أرباح 9 بنوك كويتية تنمو 11٪ إلى 195 مليون دينار

نمت أرباح 9 بنوك كويتية أعلنت عن نتائجها للربع الأول من 2017 حتى الآن، محققة صافي ربح بلغ 195,2 مليون دينار مقابل 175,6 مليون دينار لنفس الفترة من 2016 وبنمو بلغ 11٪. واستحوذ بنك الكويت الوطني على 43,7٪ من إجمالي أرباح البنوك بقيمة 85,3 مليون دينار مسجلا نموا بلغت نسبته 8,13٪. وسجل بيت التمويل الكويتي بيتك نموا في أرباحه الفصلية بنسبة 13٪ بأرباح بلغت 38,5 مليون دينار، ليستحوذ على 20٪ من الأرباح المسجلة في الربع الأول.

صندوق النقد ينصح الكويت: صححوا الأوضاع المالية

توزيع الثروة النفطية من خلال الوظائف والدعم.. لم يعد قابلاً للاستمرار

صندوق النقد يوجه مجموعة من النصائح للدول المصدرة للنفط ومنها الكويت من اهمها ضرورة تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الداعمة

محمود فاروق

نصح صندوق النقد الدولي الكويت بضرورة مواصلة تصحيح الأوضاع المالية العامة في البلاد على اعتبار انها ستظل مطلبا حيويا خلال السنوات المقبلة، واكد ان الدول التي تعتمد على ايرادات الهيدروكربونات سوف تعاني في ظل الانخفاض المستمر وبالتالي فإن نموذج التنمية الحالي القائم على اعادة توزيع الثروة النفطية من خلال الوظائف الحكومية واعانات الدعم السخي لم يعد قابلا للاستمرار.

ووجه صندوق النقد من خلال تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي الذي صدر أمس رسائل هامة للدول المصدرة للنفط ومنها الكويت من اهمها ضرورة مواصلة التركيز على تنفيذ خططها للتنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الداعمة بغية تعزيز صلابة الاقتصاد.

وتوقع صندوق النقد من خلال تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي الذي صدر أمس تراجع النمو الكلي في 2017 بسبب تخفيضات الإنتاج النفطي، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تظل أسعار النفط منخفضة ومحاطة بدرجة عالية من عدم اليقين.

ورأى الصندوق ان النمو في البلدان المصدرة للنفط سيشهد تباطؤا في عام 2017 بسبب تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها بموجب شروط اتفاق أوبيك الأخير. وفي المقابل، رغم تفاوت الآفاق بين مختلف البلدان، من المتوقع أن يتسارع النمو الكلي في القطاع غير النفطي في عام 2017 مع تراجع وتيرة الضبط المالي.

تصحيح تدريجي

وذكر تقرير صندوق النقد ان الزيادة المتوقعة في أسعار النفط والتصحيح المستمر في الأوضاع المالية العامة سيساهمان في تقليص ملحوظ في مستويات عجز المالية الكلي في عام 2017 إلى 4,25٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط.

واكد ان التصحيح المقرر في مجلس التعاون الخليجي، وعلى سبيل المثال، يعني أن مستويات العجز الأولي غير النفطي سوف تتحسن بمقدار 3,25 و5,5 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، على التوالي.

واكد التقرير ان البلدان ذات الاحتياطيات المالية الكبيرة، مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، يمكنها تصحيح أوضاعها بشكل تدريجي أكبر للحد من الآثار السلبية على النشاط غير النفطي، أما البلدان ذات الاحتياطيات الأصغر فسوف يلزم عليها التحرك بخطى أسرع. وعند اختيار مسار محدد لضبط الأوضاع، ينبغي أن تعطي البلدان أولوية للتدابير المواتية للنمو مثل إجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة والتخفيضات الإضافية في الإنفاق الجاري، والتدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات، بما في ذلك من خلال تحسين الإدارة الضريبية.

خطط مالية

وسوف يسهم تعزيز مؤسسات المالية العامة في نجاح تطبيق خطط المالية العامة. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل (الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية)، وإنشاء مكاتب إدارة الدين (الكويت والمملكة العربية السعودية)، رغم أنها لا تزال قيد التنفيذ في مختلف أنحاء المنطقة. وتعكف إيران حاليا على تحديث نظامها المعني بالإدارة المالية العامة، بما في ذلك استحداث نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وتحديث نظام المعلومات الإدارية المالية، وإنشاء حساب الخزانة الواحد.

تقديرات عجز الموازنة

وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الموازنة الكلي التراكمي للخمس سنوات بين عامي 2016 و2021 إلى 375 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 565 مليار دولار وفقا لما ورد في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. ويتوقف هذا التحسن الكبير على الاستمرار في تنفيذ هذه الخطط المالية العامة الطموحة، وبدعم من الاتجاهات العامة المتوقعة لأسعار النفط. ومع التسليم بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السحب من الأصول وإصدار سندات الدين، تزايد لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام الديون لتمويل العجز، وهو ما يتوقع استمراره في عام 2017.

إصلاحات هيكلية

وقال تقرير صندوق النقد انه يجري حاليا بذل الجهود لتشجيع زيادة الاستثمارات الأجنبية. فقد تؤدي قوانين الاستثمار الجديدة في كل من الجزائر (أقره البرلمان) وعمان (قيد النظر حاليا) إلى إعطاء دفعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في الإمارات العربية المتحدة يمكن أن يكون له نفس الأثر. كذلك أدخلت المملكة العربية السعودية إصلاحات في أسواق الأسهم والسندات، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي. وأشار التقرير إلى انه لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله لتحسين بيئة الأعمال نظرا لأن التقدم المحرز كان متفاوتا. وعلى سبيل المثال، يمثل افتتاح مركز الكويت للأعمال مؤخرا (النافذة الواحدة لتيسير الأعمال) خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

ورأى أن نمو التوظيف في القطاع العام سيكون محدودا أكثر في المستقبل، فسوف يتطلب الأمر إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص لاستيعاب سبعة ملايين يتوقع دخولهم سوق العمل بحلول عام 2022 في الجزائر وإيران ومجلس التعاون الخليجي. وسيكون إصلاح سوق العمل، بما في ذلك في إطار تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا، مطلبا أساسيا في هذه العملية. وفي المملكة العربية السعودية، تعتزم السلطات زيادة الرسوم على العمالة الوافدة. ويتعين أن يكون ذلك في إطار مجموعة أوسع من الإصلاحات في سوق العمل لتشجيع زيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص.

115 مليار دولار فاتورة دعم الطاقة للدول المصدرة للنفط

قال صندوق النقد ان البلدان المصدرة للنفط تتحمل أكبر فاتورة لدعم الطاقة في العالم. وقد شكلت هذه البلدان مجتمعة أكثر من خمس إعانات دعم الطاقة في العالم في عام 2015 والذي يقدر بنحو 115 مليار دولار أميركي (أو ما يزيد قليلا عن 5٪ من إجمالي الناتج المحلي) من إجمالي قدره 436 مليار دولار أميركي على النطاق العالمي.

وهذا يلفت النظر إلى الإيرادات الضائعة التي كان من الممكن أن تتحقق من خلال مواءمة أسعار التجزئة مع الأسعار القائمة على السوق. غير أن الدعم غالبا ما يمثل نفقات فعلية في الموازنة أو تحويلات من الموازنة. ومن شأن خفض الدعم أن يؤدي إلى توليد موارد في الموازنة لغير ذلك من أشكال الإنفاق الحيوي (كالاستثمار الرأسمالي الداعم للنمو والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية).

حجم الاحتياطيات يسمح بتنفيذ إصلاحات بشكل تدريجي

تأسيس مركز الكويت للأعمال.. خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح

تراجع مستويات العجز في الكويت مشروط باستمرار تنفيذ الإصلاحات المالية

7 ملايين يتوقع دخولهم سوق العمل بحلول عام 2022 في دول الخليج

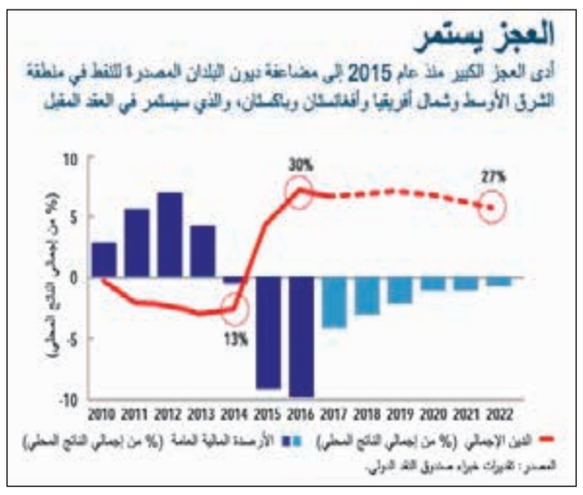

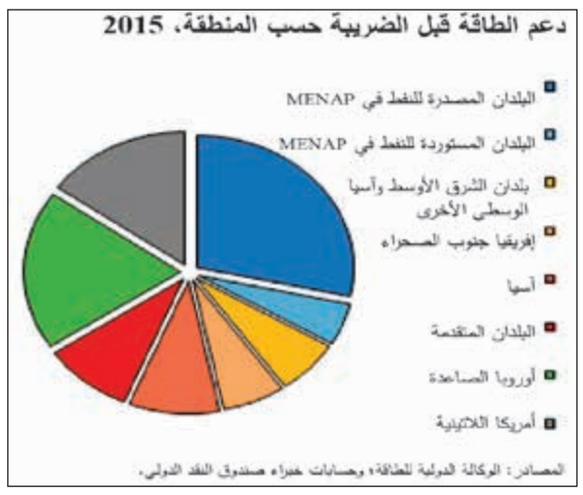

عوائد آجال السندات 10 سنوات تتماسك عند 3,24٪

سندات الكويت الدولية تتجاهل زوبعة «الاستدامة المالية»

احمد موسى

تماسكت السندات الكويتية بالأسواق الدولية رغم توقعات بتأثرها سلبيا بتصريحات الاستدامة المالية التي أطلقها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح، حيث سجلت تلك السندات ثباتاً عن الآجال الاستحقاق ل 5 و10 سنوات.

وتداولت سندات الكويت الأسبوع الجاري آجال 10 سنوات والتي تبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 102,4٪ وهو أعلى مستوى لها منذ بدء تداولها في بورصتي لندن وايرلندا في 20 مارس الماضي، وبلغت عوائد تلك السندات 3,24٪.

ويذكر ان تصريحات أطلقها وزير المالية في حوار لمجلة اربيان بيزنيس عن مخاوفه بشأن الاستدامة المالية للبلاد في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أثار الشكوك حول تأثر إصدارات الكويت في أسواق الدين العالمية.

وتتداول سندات الكويت آجال 5 سنوات والتي تبلغ إجمالي قيمتها 3,5 مليارات دولار عند 100,95٪ من قيمتها الاسمية، فيما بلغ عائد تلك السندات 2,56٪. وهي أقل من مستوياتها خلال الأسبوع الماضي.

يذكر ان عوائد السندات الكويتية تستحق في 20 سبتمبر 2017 وفي شهر مارس 2018، حيث ستدفع الكويت نحو 50 مليون دولار عائد أول كوبون عن سندات السنوات الخمس، فيما ستدفع قرابة 80 مليون دولار عن سندات السنوات العشر.

سندات بأجل 30 عاماً

وقامت الكويت في منتصف مارس الماضي بإصدار سندات في الأسواق الدولية على شريحتين، تبلغ قيمة الأولى 3,5 مليارات دولار أميركي، وتستحق في عام 2022 (سندات لأجل خمس سنوات)، في حين تبلغ قيمة الثانية 4,5 مليارات دولار وتستحق في عام 2027 (سندات لأجل عشر سنوات). وتم تسعير السندات لأجل خمس سنوات بعائد بلغ 2,887٪ وهامش 75 نقطة أساس، بينما تم تسعير السندات لأجل عشر سنوات بعائد 3,617٪ وهامش 100 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الأميركية ذات الأجل المماثل.

وتولى كل من «سيتي جروب» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورجان» دور منسق الاكتتاب العالمي على السندات، بينما تولى كل من «سيتي جروب» و«دويتشه بنك» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورجان» و«شركة الوطني للاستثمار» و«بنك ستاندرد تشارترد» دوري الضامن الرئيسي المشارك للاكتتاب والمدير المشارك للاكتتاب.

رسم بياني يوضح تحركات سندات الكويت في الاسواق العالمية لأجل 10 سنوات

2,56٪ عائد سندات الخمس سنوات أقل من مستوياتها الأسبوع الماضي

في مقابلة لمجلة «ميد» مع مدير البنية التحتية والنقل بشركة «بارسونز»

دول الخليج تحتاج تمويل المشاريع بطرق أكثر ذكاء

محمود عيسى

استعرض مدير البنية التحتية والنقل في شركة «بارسونز الاميركية» بيير سانتوني التوجهات التي تعيشها صناعة النقل في الشرق الأوسط بوجه عام والتي تتضمن الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا الذكية، وقال ان العام الماضي كان حافلا لجميع دول المنطقة، وذلك بتوقيع عقود وصفقات رفيعة المستوى في مضمار تكنولوجيات النقل الجديدة مثل تطبيقات السيارات ذاتية القيادة، والتاكسي الجوي ونظام هايبيرلوب لقطارات السرعة الفائقة، وكلها مهيأة لإحداث ثورة في هذا القطاع الهام.

وأضاف سانتوني، في مقابلة مع مجلة ميد، انه فيما تستعد المنطقة لمواجهة ما يحمله المستقبل من تطورات، فقد أصبحت الفرصة متاحة أمامها لتولي قيادة العالم بأساليب جديدة للنقل.

ويقول: «يمكننا ان ننفذ مشاريع في الشرق الأوسط بوتيرة أسرع بكثير مما يمكن تنفيذه في أجزاء أخرى من العالم، وهذه ميزة بالنسبة لنا لأنه يمكننا ان نكون مختبرا لفحوصات وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة باعتبار هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق في العالم تطلعا نحو المستقبل».

وقال سانتوني ان اعتماد التكنولوجيات الجديدة ليس بالشيء المستحدث، ولكن بما ان هذه المنطقة تطورت في العقود الأخيرة وارتقت بنيتها التحتية لتوازي نظيراتها في بقية دول العالم، فإنها تخطط الآن لتكون رائدة على مستوى العالم. وأضاف: «لقد ظلت المنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية حريصة جدا على التكنولوجيات والأدوات الجديدة، ونحن نرى أن ذلك يترجم بصورة اكبر إلى نهج التفكير بالمستقبل، وفي حين كان الناس في السابق يطمحون للحصول على ما هو أحدث وأعظم، فإننا الآن لا نريد أن نكون على قدم المساواة فحسب مع بقية دول العالم من حيث التكنولوجيا، بل اننا نريد ان نسبق هذه الدول بعشر سنوات».

خلال الربع الأول.. ونتيجة الاستثمارات الأجنبية بأسهم الشركات الصناعية

5,5 مليارات دولار صفقات الاستحواذ بالمنطقة.. أعلى مستوياتها في 8 سنوات

نشرت شركة ميرجر ماركت التي تعمل في مجال توفير بيانات ومعلومات صفقات الاندماج والاستحواذ، تقريرها الموجز عن صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط للربع الأول من 2017، حيث يظهر التقرير أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية في أسهم الشركات الصناعية والكيماويات عادت بالفائدة على دول الشرق الأوسط.

فبحسب التقرير، استطاع هذا القطاع أن يدفع عمليات الاندماج والاستحواذ لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال 8 سنوات لتبلغ 16 صفقة بقيمة 5,5 مليارات دولار، بنمو 61,8٪ مقارنة بالربع الأخير من 2016، حيث بلغت آنذاك 19 صفقة بقيمة 3,4 مليارات دولار.

وجاءت هذه القيمة القياسية مدفوعة بصفقتين كبيرتين بلغت قيمتهما أكثر من مليار دولار، حيث استحوذت شركة ترونوكس المحدودة، ومقرها الولايات المتحدة، على الشركة الوطنية السعودية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستل) في صفقة بلغت قيمتها 2,2 مليار دولار، مما يمثل 40٪ من إجمالي قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ الإقليمية.

ومن ثم، كان قطاع أسهم الشركات الصناعية والكيماويات هو الهدف الرئيسي لعمليات الاستحواذ والاندماج، إذ يمثل 55٪ من إجمالي الصفقات المبرمة في منطقة الشرق الأوسط، وبلغت القيمة الإجمالية لثلاث عمليات فقط في هذا القطاع 3 مليارات دولار.

أما ثاني أكبر الصفقات التي تمت خلال نفس الربع فكانت استحواذ مجموعة من المستثمرين، برئاسة صبيح المصري، على حصة بلغت 19,8٪ في مجموعة البنك العربي (الأردن) من شركة سعودي أوجيه المحدودة، في صفقة بلغت قيمتها 1,1 مليار دولار.

ومن أبرز الصفقات في هذا الإطار استحواذ شركة سابك السعودية على 50٪ من حصة رويال داتش شل في الشركة السعودية للبتروكيماويات في صفقة بلغت قيمتها 820 مليون دولار.

بالإضافة إلى استحواذ شركة أمازون على منصة التجارة الإلكترونية الإماراتية «Souq.com» بقيمة 650 مليون دولار. وكان لشركة سيتي النصيب الأكبر من الاستشارات المالية المقدمة لهذه الصفقات من حيث القيمة خلال الربع الأول العام، حيث قدمت الاستشارات المالية لصفقات بلغت قيمتها الإجمالية 3,9 مليارات دولار.